

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

كانون الثاني 2017

في شهر كانون الثاني 2017، تراجعت غالبية مؤشرات قطاع الاقتصاد الحقيقي قياساً على ما كانته في الشهر الأخير من العام 2016، في حين أن مقارنة هذه المؤشرات مع الشهر الأول من العام 2016 تشير إلى تحسّن بعضها وتراجع بعضها الآخر. وفي الشهر الأول من العام الحالي، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 167 مليون دولار، كما ارتفعت احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية إلى 35 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. وارتفع الدين العام الإجمالي إلى 76,2 مليار دولار في نهاية كانون الثاني 2017، متأثراً إلى حدّ كبير بإصدار وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئة الخمس سنوات بفائدة استثنائية قدرها 5% اكتتبت بها المصارف. أمّا النشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي الموجودات/المطلوبات في المصارف التجارية، فارتفع على نحو بسيط في كانون الثاني 2017 ليصل إلى 204,4 مليارات دولار في نهاية الشهر المذكور.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في كانون الثاني 2017، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 5706 ملايين دولار مقابل 5759 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5774 مليون دولار في كانون الثاني 2016. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 1,2% في الشهر الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2016 وتراجع معدّل دلورة قيمة الشيكات المتقاصّة قليلاً إلى 69,6% في كانون الثاني 2017 مقابل 70,4% في كانون الثاني 2016، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الشهر الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	
					الشيكات بالليرة
4,5+	349	334	335	329	- العدد (آلاف)
1,4+	2613	2576	2246	2231	- القيمة (مليار ليرة)
2,9-	7487	7713	6704	6781	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
5,6-	640	678	702	747	- العدد (آلاف)
2,3-	3973	4065	4331	4680	- القيمة (مليون دولار)
3,5+	6208	5996	6170	6265	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
1,2-	8602	8704	8775	9286	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,1+	8698	8601	8462	8630	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دلورة الشيكات، %
	64,7	67,0	67,7	69,4	- العدد
	69,6	70,4	74,4	76,0	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الثاني 2017، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 1604 ملايين دولار مقابل 1536 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1495 مليون دولار في كانون الثاني 2016. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 7,3%

في الشهر الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2016، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 1,3%.

وتوزعت الواردات السلعية في الشهر الأول من العام 2017 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 22,6% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,9%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,7%)، ثم الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (9,3%)، فمعدات النقل (8,5%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2017، حلت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 9,7% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (8,8%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (7,2%)، فألمانيا (5,8%)، فالإتحاد الروسي (5,5%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	الواردات السلعية (مليون دولار)
7,3+	1604	1495	1340	1873	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الثاني 2017، بلغت قيمة الصادرات السلعية 232 مليون دولار، مقابل 244 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و 186 مليون دولار في كانون الثاني 2016. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 24,7% في الشهر الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2016.

وتوزعت الصادرات السلعية في كانون الثاني 2017 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 30,9% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (13,9%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (11,2%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (10,2%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (8,4%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2017، نذكر: جنوب افريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 18,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها كل من سويسرا وسورية (9,8%)، ثم الإمارات العربية المتحدة (7,4%)، فالمملكة العربية السعودية (6,3%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	الصادرات السلعية (مليون دولار)
24,7+	232	186	250	244	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الثاني 2017، بلغ عجز الميزان التجاري 1372 مليون دولار مقابل عجز قدره 1292 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1309 ملايين دولار في كانون الثاني 2016.
- في كانون الثاني 2017، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بقيمة 167 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 910 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 719 مليون دولار في كانون الثاني 2016.

قطاع البناء

- في كانون الثاني 2017، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 832 ألف متر مربع (م) مقابل 904 آلاف م² في الشهر الذي سبق و825 ألف م² في كانون الثاني 2016. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد ازدادت بنسبة 0,8% في الشهر الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2016.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الشهر الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
0,8+	832	825	851	1053	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الثاني 2017، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 63,5 مليار ليرة مقابل 107,4 مليارات ليرة في الشهر الذي سبق و63,6 ملياراً في كانون الثاني 2016. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2016.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 297 ألف طن في كانون الأول 2016 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 527 ألف طن في الشهر الذي سبقه و448 ألف طن في كانون الأول 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 4,1% في العام 2016 بالمقارنة مع العام 2015.

قطاع النقل الجوي

- في كانون الثاني 2017، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5324 رحلة، وعدد الركاب القادمين 246492 شخصاً والمغادرين 292136 شخصاً والعابرين 461 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 3946 طناً مقابل 1675 طناً للبضائع المشحونة.
- وفي الشهر الأول من العام 2017، وبالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2016، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 1,4% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 0,2%، في حين تراجعت حركة المغادرين بنسبة 2,1% وعدد الرحلات بنسبة 7,1%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها
في الشهر الأول من العامين 2016 و2017

التغير، %	2017	2016	
7,1-	5324	5729	حركة الطائرات (عدد)
	37,3	34,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
1,4+	246492	243144	حركة القادمين (عدد)
	38,0	37,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
2,1-	292136	298369	حركة المغادرين (عدد)
	38,1	36,2	منها: حصّة الميديل ايست، %
91,0-	461	5096	حركة العابرين (عدد)
0,2+	5622	5612	حركة شحن البضائع (طن)
	26,2	29,9	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني 2017، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 128 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 557024 طناً والمشحونة 74056 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 22670 مستوعباً. وفي الشهر الأول من العام 2017 وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2016، ارتفع كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة 10,1% وحجم البضائع المشحونة بنسبة 8,3%، في حين تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 16,3% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 9,4%.

بورصة بيروت

في كانون الثاني 2017، عرفت حركة بورصة بيروت تراجعاً قياساً على كانون الأول 2016، إنما بقيت شبيهة تقريباً بما كانت عليه في الشهر الأول من العام 2016، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 4062920 سهماً قيمتها الإجمالية 37,2 مليون دولار مقابل 17811981 سهماً قيمتها الإجمالية 121,4 مليون دولار في كانون الأول 2016 (4478596 سهماً بقيمة 38,5 مليون دولار في كانون الثاني 2016). فيما ارتفعت قليلاً قيمة الرسمة السوقية إلى 12211 مليون دولار مقابل 11903 ملايين دولار و11088 مليون دولار في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي كانون الثاني 2017، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على 61,5% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت مقابل 37,7% للقطاع المصرفي و0,8% للقطاع الصناعي.

ثانياً- المالية العامة

في كانون الأول 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 814 مليار ليرة مقابل عجز أعلى قيمته 1625 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 1073 مليار ليرة في كانون الأول 2015). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامين 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 14435 مليار ليرة إلى 14959 ملياراً، أي بمقدار 524 مليار ليرة وبنسبة 3,6%. فقد ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية (+267 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+170 مليار ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+87 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 20393 مليار ليرة إلى 22412 ملياراً، أي بقيمة 2019 مليار ليرة وبنسبة 9,9%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 434 مليار ليرة (من 7050 مليار ليرة إلى 7484 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 1585 مليار ليرة (من 13343 مليار ليرة إلى 14928 ملياراً)، منها 620 مليار ليرة تم دفعها من الخزينة إلى البلديات و395 مليار ليرة زيادة في النفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 314 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 5958 مليار ليرة في العام 2015 إلى 7453 ملياراً في العام 2016 وارتفعت نسبته من 29,2% من مجموع المدفوعات إلى 33,3% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي فائضاً بسيطاً قيمته 31 مليار ليرة في العام 2016 مقابل فائض أعلى مقداره 1092 مليار ليرة في العام 2015.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجعت قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في العامين 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2016	2015	
33,4	34,6	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
50,0	48,8	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2017، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 71034 مليار ليرة مقابل 69347 ملياراً في نهاية العام 2016 و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1687 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2017. وكانت وزارة المالية أصدرت في كانون الثاني 2017، سندات من فئة خمس سنوات (على دفعتين متساويتين) بقيمة 2200 مليار ليرة وبفائدة استثنائية قدرها 5% لاستيعاب السيولة التي نتجت عن الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان، كما أصدرت سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 132 مليار ليرة) و10 سنوات (بقيمة 151 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من 36 شهراً وما دون.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2015 1	100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11
ك 2016 1	100,00	0,31	4,44	16,42	2,64	21,17	22,30	20,74	7,51	3,45	0,64	0,38
ك 2017 2	100,00	0,30	4,33	16,25	2,58	20,85	24,24	19,88	7,55	2,93	0,72	0,38

المصدر: بيانات مصرف لبنان

نتيجة إصدار سندات من فئة 60 شهراً بقيمة 2200 مليار ليرة ارتفعت حصة هذه الفئة من مجموع المحفظة إلى 24,2% في نهاية كانون الثاني 2017 مقابل 22,3% في نهاية العام 2016، فيما أظهرت حصة الفئات الأخرى تغيراً بسيطاً إما صعوداً أو هبوطاً.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 70310 مليارات ليرة في نهاية العام 2016 إلى 72109 مليارات في نهاية كانون الثاني 2017 (+1799 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك ثاني 2017	ك أول 2016	ك أول 2015	
31481	29363	29738	المصارف
%43,6	%41,8	%46,0	الحصة من المجموع
30038	30150	23907	مصرف لبنان
%41,7	%42,9	%37,0	الحصة من المجموع
549	548	562	المؤسسات المالية
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
8563	8718	8461	المؤسسات العامة
%11,9	%12,4	%13,1	الحصة من المجموع
1478	1531	1986	الجمهور
%2,0	%2,1	%3,1	الحصة من المجموع
72109	70310	64654	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر الجدول ارتفاع حصة المصارف من 41,8% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2016 إلى 43,6% في نهاية كانون الثاني 2017 نتيجة اكتتاب المصارف في الشهر المذكور بسندات من فئة 60 يوماً بقيمة 2200 مليار ليرة، في حين تراجع حصة كل من مصرف لبنان (من 42,9% إلى 41,7% في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي) والقطاع غير المصرفي (من 15,3% إلى 14,7%).

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني 2017، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 26126 مليون دولار مقابل 26030 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2016. وفي نهاية كانون الثاني 2017، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 15419 مليون دولار (أي ما نسبته 59,0% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 15383 مليون دولار (أي ما نسبته 59,1% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2016.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني 2017، بلغ الدين العام الإجمالي إلى 114828 مليار ليرة (أي ما يعادل 76,2 مليار دولار) مقابل 112890 مليار ليرة في نهاية العام 2016. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 1938 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2017 مقابل زيادة قدرها 466 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2016.

ونتح ارتفاع الدين العام الإجمالي في الشهر الأول من العام 2017 من ارتفاع كلٍّ من الدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 1804 مليارات ليرة (نتيجة إصدار سندات خزينة بالليرة من فئة 60 شهراً بقيمة 2200 مليار ليرة اكتتبت بها المصارف بفائدة 5%) والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 134 مليار ليرة (89 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 98480 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2017، مسجلاً انخفاضاً بسيطاً نسبته 0,1% قياساً على نهاية العام 2016. وفي نهاية كانون الثاني 2017، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 72332 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 63,0% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 42496 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,0% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، ارتفعت حصة المصارف مقابل انخفاض حصة مصرف لبنان والقطاع غير المصرفي بين نهاية العام 2016 ونهاية كانون الثاني 2017.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ك أول 2015	ك أول 2016	ك ثاني 2017
45,8	41,9	43,8
37,3	42,8	41,5
16,9	15,3	14,7
100,0	100,0	100,0

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة - بالنسبة السنوية

ك أول 2015	ك أول 2016	ك ثاني 2017
3,8	3,2	3,3
0,2	0,1	0,1
3,7	3,7	3,7
92,0	92,6	92,7
0,3	0,4	0,2
100,0	100,0	100,0

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية كانون الثاني 2017، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 308104 مليارات ليرة (ما يوازي 204,4 مليارات دولار)، مقابل 307999 مليار ليرة في نهاية العام 2016 و280699 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016. ولم يسجل إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، أيّ تغيير يُذكر في الشهر الأول من العام 2017 مقابل ارتفاعه بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2016.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2017، وصلت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 251033 مليار ليرة (ما يوازي 166,5 مليار دولار) وشكّلت 81,5% من إجمالي المطلوبات مقابل 250918 مليار ليرة في نهاية العام 2016 و233425 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016. ولم تسجل الودائع الإجمالية أيّ تغيير يُذكر في الشهر الأول من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2016.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 65,84% في نهاية كانون الثاني 2017 مقابل 65,82% في نهاية العام 2016 و64,67% في نهاية كانون الثاني 2016.

- في نهاية كانون الثاني 2017، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 194107 مليارات ليرة وشكّلت 63,0% من إجمالي المطلوبات، مقابل 193765 مليار ليرة في نهاية العام 2016 و180167 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2017 مقابل تراجعها بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2016.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2017، وازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 0,2%. وارتفع قليلاً معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 60,33% في نهاية كانون الثاني 2017 مقابل 60,31% في نهاية العام 2016 و58,96% في نهاية كانون الثاني 2016.

وفي نهاية كانون الثاني 2017، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 33974 مليون دولار مقابل 33961 مليون دولار في نهاية العام 2016 و31982 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2016. ولم تعرف هذه الودائع أيّ تغيير يُذكر في الشهر الأول من العام 2017 مقابل ارتفاعها بنسبة 0,4% في الشهر الأول من العام 2016.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الثاني 2017، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6403 ملايين دولار مقابل 6280 مليون دولار في نهاية العام 2016 و6709 ملايين دولار في نهاية كانون الثاني 2016.

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2017، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 27521 مليار ليرة (18,3 مليار دولار) مقابل 27497 مليار ليرة في نهاية العام 2016 و25163 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016، وشكّلت 8,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و32,1% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2017، وهي نسبة الإرتفاع ذاتها المسجّلة في الشهر الأول من العام 2016.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني 2017، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 132655 مليار ليرة مقابل 134612 مليار ليرة في نهاية العام 2016 و107042 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016. وبذلك، تكون هذه الودائع قد تراجعت بنسبة 1,5% في الشهر الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,7% في الشهر الأول من العام 2016.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الثاني 2017، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 76636 مليار ليرة أو ما يعادل 50836 مليون دولار، مقابل 51040 مليون دولار في نهاية العام 2016 و48174 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2016. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 0,4% في الشهر الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2016.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الثاني 2017، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 54495 مليار ليرة، مقابل 52344 مليار ليرة في نهاية العام 2016 و57082 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016. وازدادت هذه التسليفات بنسبة 4,1% في الشهر الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2016.

وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 2097 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2017 لتبلغ 31251 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2017، وازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 53 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 23244 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الثاني 2017، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 23125 مليون دولار مقابل 23100 مليون دولار في نهاية العام 2016 و23309 ملايين دولار في نهاية كانون الثاني 2016. وازدادت هذه الموجودات بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 2,0% في الشهر الأول من العام 2016.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية كانون الثاني 2017، وصلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية إلى ما يوازي 200310 مليارات ليرة، مقابل 200192 مليار ليرة في نهاية العام 2016 و185815 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2016. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2) قليلاً إلى 58,98% في نهاية كانون الثاني 2017 مقابل 58,83% في نهاية العام 2016 و57,62% في نهاية كانون الثاني 2016. وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 118 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2017 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 985 مليار ليرة (ما يعادل 653 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع كلّ من الموجودات من الذهب بمقدار 608 مليارات ليرة (404 ملايين دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 376 مليار ليرة (ما يعادل 250 مليون دولار).

- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 130 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 682 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 281 مليار ليرة، نتيجة تراجع التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 472 مليار ليرة (حوالي 313 مليون دولار)، مقابل ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 191 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 226 مليار ليرة.

وفي الشهر الأول من العام 2017، تراجع الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 3,3%، كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,3%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2017، انخفضت قليلاً الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,87% مقابل 6,92% في نهاية كانون الأول 2016. وبلغ متوسط عمر المحفظة 1298 يوماً (3,57 سنوات) مقابل 1269 يوماً (3,49 يوماً) في نهاية الفترتين على التوالي. واستقرت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدرة دورياً خلال شهر كانون الثاني 2017، باستثناء تلك المطبقة على السندات من فئة خمس سنوات لتسجل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة السنة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و5,00% لفئة الخمس سنوات. كما استقرت الفائدة الفعلية على السندات من فئة 7 سنوات على 7,08% وعلى السندات من فئة 10 سنوات على 7,46%.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الثاني 2017، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) مستقرة وبلغت 6,46% شأنها في نهاية العام 2016، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,11 سنوات مقابل 6,19 سنوات في نهاية التريخين على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني 2017، بقي متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية شبه مستقر وبلغ 5,55% مقابل 5,56% في الشهر الذي سبق (5,52% في كانون الثاني 2016)، فيما ارتفع متوسط الفائدة المثقلة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالليرة بواقع 24 نقطة أساس إلى 8,47% مقابل 8,23% (8,28%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي كانون الثاني 2017، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 3,03% مقابل 3,00% في الشهر الذي سبق وفي كانون الثاني 2016. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

كانون الثاني 2017	كانون الأول 2016	كانون الثاني 2016	
5,55	5,56	5,52	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,47	8,23	8,28	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة*
3,03	3,00	3,00	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني 2017، استقرّ المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان على 3,52% شأنه في الشهر الذي سبق (3,22% في كانون الثاني 2016)، وانخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 9 نقاط أساس إلى 7,26% في كانون الثاني 2017 مقابل 7,35% في الشهر الذي سبق (7,34% في كانون الثاني 2016).

وفي كانون الثاني 2017، ارتفع قليلاً متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 1,03% مقابل 0,98% في كانون الأول 2016 و0,62% في كانون الثاني 2016.

ويعرض الجدول أدناه تطوّر الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)

كانون الثاني 2017	كانون الأول 2016	كانون الثاني 2016	
3,52	3,52	3,22	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,26	7,35	7,34	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,03	0,98	0,62	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في كانون الثاني 2017، أقلّ متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الأول من العام 2017.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 34028 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2016 إلى 35023 مليوناً نهاية كانون الثاني 2017. وعليه تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 995 مليون دولار في الشهر الأول من العام الحالي مقابل ارتفاعها بمقدار 1003 ملايين دولار في الشهر الأول من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني 2017، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 2,13% قياساً على كانون الأول 2016، فيما انخفض بنسبة 0,01% قياساً على كانون الثاني 2016. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2017 مع متوسطه في الأشهر الاثني عشر شهراً المنتهية في كانون الثاني 2016، يكون قد ارتفع بنسبة 0,16%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد انخفض بنسبة 0,5% في كانون الثاني 2017 قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة 4,7% قياساً على كانون الثاني 2016. وعند مقارنة متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في كانون الثاني 2017 بالمقارنة مع متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في كانون الثاني 2016، يكون هذا المؤشر قد انخفض بنسبة 0,2%.

